٩٦٦٤



صاحب الجلالة الملك يأمر برصد عشرين مليون درهم للصحافة الوطنية والهيئات السياسية والمنظمات النقابية

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه

(الطابع الملكي)

خديمنا الأرضى ووزيرنا الأول الدكتور السيد عز الدين العراقي أمنك الله ورعاك وسلام عليك ورحمة الله.

وبعد ففي علمك أننا منذ أن استعدنا حريتنا واستقلالنا بعد الكفاح المرير الذي خاضته أمتنا بقيادة ملكها الهمام جلالة والدنا محمد الخامس نور الله ضريحه وطيب الله ثراه، ونحن نضع أسس الملكية الدستورية ونشيد صرحها ونوطد بنيانها، وقد كلل الله جهود والدنا رضوان الله عليه وجهودنا المبذولة على امتداد الأعوام بأن يسر لنا إقرار الحريات العامة التي طالما ناضلنا من أجلها طوال فترة الإحتلال الأجنبي لبلادنا، وأتم الله علينا نعمته السابغة يوم وضعنا دستور البلاد وأقمنا المؤسسات الدستورية وشرعنا في تثبيت دعائم الديمقراطية في طول البلاد وعرضها، وأخذنا نشيع في مجتمعنا روح الديمقراطية الحقة ونمكن بين الأفراد والجماعات لقيمها ومزاياها.

والآن وقد توطدت أركان الملكية الدستورية التي جاءت بحمد الله متجاوبة مع تقاليدنا الأصيلة، مطابقة لروح العصر ومتطلباته، متجانسة من أسلم النظم وأصحها، كافلة للحقوق السياسية وللحريات الأساسية على غرار النظم الديمقراطية المتأصلة العريقة والمتحررة، فإن الهيئات السياسية والمنظمات النقابية والمجالس المنتخبة سواء في الصعيد المحلي أو الصعيد الوطني تمارس بيسر واطمئنان ما لها من حقوق وما أنيط بها من مهام بحكم دستور البلاد الذي أقر التعددية ونظم التمثيل والنيابة.

وقد أصبحت هذه الديمقراطية التي تلقتها البلاد بارتياح وابتهاج واعتزاز، وأقبلت عليها مرحبة إقبال الإشتياق، السبيل المفضل لبلوغ المقاصد والأهداف، والوسيلة المثلى لصيانة المصالح ورعايتها.

وهذا أمر يسعدنا كل الإسعاد، لأننا بحرصنا على تأسيس الديمقراطية لبلادنا وجعلها عقيدة راسخة في مجتمعنا، توخينا هذه الغاية لاعتقادنا أن الديمقراطية الحقة المقترنة بالإستمساك بالمبادىء الأخلاقية السامية والقيم الدينية المقدسة هي أوضح المسالك وأنجع الوسائل لبلوغ ما نبتغيه من أغراض وتحقيق ما نتطلع إليه من مطامح.

وإذا كانت الهيئات السياسية والمنظمات النقابية التي أردنا لها أن تسهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم مدعوة إلى أن تؤدي الرسالة الملقاة عليها أتم وأحسن أداء، فإن الإضطلاع المطلوب على هذا النحو لا يمكن أن يتيسر إلا إذا توافرت الروح الوطنية الصادقة والاستعداد المتواصل النزيه لخدمة الصالح العام وتوافرت من جهة أخرى الوسائل الضرورية وفي طليعتها وسائل التعبير التي تتيح للهيئات السياسية مواجهة التكاليف والمتطلبات.



بيد أن هذه الهيئات والمنظمات تصطدم في الحالة الراهنة بصعوبات مادية ناتجة عن أسباب ظرفية شأنها في هذا شأن نظيراتها في العالم بأسره، وهذه الصعوبات خليقة — إن لم تواجه بالطرق الفعالة — أن تعطل بعض ما نحرص عليه من حريات.

ورعياً لما نرغب فيه أوثق الرغبة، ونحرص عليه أشد الحرص من جعل هيئاتنا السياسية ومنظماتنا النقابية قادرة على تذليل العقبات واجتياز الصعوبات المادية واستجابة منا للإلتماس الذي أعرب عنه أعضاء لجنتي الداخلية والإعلام بمجلس النواب، فإننا نأمرك أن ترصد سنوياً في إطار القانون المالي ابتداء من سنة 1987 مبلغ عشرين مليونا من الدراهم يكون خاصاً بدعم الصحافة الوطنية وإعانة الهيئات السياسية والمنظمات النقابية على ممارسة الدور الموكول إليها بحكم دستور مملكتنا.

وأملنا وطيد أن يساعد هذا الدعم صحافتنا الوطنية وهيأتنا السياسية ومنظماتنا النقابية على أداء واجبها أداء يصون مصالح البلاد ويرعاها ويعين على تحقيق الأهداف التي يحددها اختيار الأمة، وعلى إغناء الحوار الوطني وعلى إدراك المقاصد والغايات التي يتيسر بها ازدهار الوطن ورفعته ومجده.

أعانك الله ووفقك، وإلى سبيل الخير أرشدك وهداك، والسلام.

وحرر بالرباط في يوم الجمعة 10 ربيع الثاني 1407 الموافق 19 دجنبر 1986.